



نشرت مصادر إعلامية ما قالت إنه نص مسودة الاتفاق بين حركة "أحرار الشام" ووفد إيراني تنص على الإفراج عنأربعين ألف معتقل في سجون النظام السوري، على أن يتم خروجهم بشكل موازٍ لخروج الراغبين من المدنيين والعسكريين من الفوهة، إضافة إلى وقف إطلاق النار في عدد من مناطق الجنوب منها الزيداني ومضايا، وفي الشمال الفوهة وكفريا، وإخراج كل جرحي الجنوب إلى إدلب، وكل جرحي الشمال إلى حماة.

كما تنص مسودة الاتفاق على إخراج فوري لكل الجرحى والمرضى السوريين من الزيداني ومضايا، ووقف إطلاق النار لمدة شهر قابلة للتمديد لحين انتهاء البنود الخاصة بإخراج الراغبين من المقاتلين والمدنيين، إضافة إلى المعتقلين.

وتنص كذلك على إدخال المواد الطبية الضرورية للحالات الطبية العاجلة في الطرفين، وتقديم قوائم كاملة للمدنيين الراغبين في تسوية أوضاعهم أو المغادرة، مع تحديد وجهة المغادرة.

مصدر مطلع في حركة "أحرار الشام" كشف أن المفاوضات انهارت بسبب إصرار المفاوضين الإيراني على خروج العسكريين والمدنيين ليس من مدينة الزيداني وحسب، بل من المدن والبلدات المجاورة لها مثل مضايا وسرغايا وبقين، إلى مناطق الشمال السوري، مقابل استيطان سكان بلدتي كفريا والفوهة في مناطقهم.

وأوضح المصدر ذاته أن وفد حركة "أحرار الشام" في المفاوضات طلب إفراج النظام عن 40 ألف معتقل في سجون النظام، وأن الوفد الإيراني وافق على ذلك مقابل الشروط الآنفة، لكن وفد الحركة رفض الصفة بهذا الشكل وعرض خروجاً آمناً للمدنيين والعسكريين في المناطق المذكورة، أي الزيداني وجوارها، إضافة إلى كفريا والفوهة، ورفع الحصار عن هذه المناطق بالتزامن، وأكّد المصدر أن المفاوضات جرت عبر وسيط من الأمم المتحدة، وأن الإيرانيين وحدهم من كان يفاوضون في ظل غياب أي ممثل عن النظام السوري.

يبدو أن حركة "أحرار الشام" تعمدت تسريب نص الاتفاق مع الطرف الإيراني ربما بعد أن شعرت بأنها تورطت بخطوة أكبر من حجمها، وأن مثل هذه الخطوة التي تمثل مسؤولية مستقبل سورية بشكل مباشر تحتاج مشاركة وطنية أوسع، ثم بهدف الإيقاع بين

نظام الأسد وجمهوره الذي طالما طالبه ببذل جهود للإفراج عن مئات المعتقلين لدى قوات المعارضة من جنود ومقاتلين من أنصار النظام، من دون أن يلقى استجابة من النظام، بينما تكتف إيران ببساطة بالإفراج عن 40 ألف معتقل دفعة واحدة مقابل حل مشكلة سكان قريتي الفوعة وكفريا، خصوصاً أنه سبق أن جرت عمليات تبادل أسرى مع قوات المعارضة طرفاً مقاتلون أو مدنيون يخسرون إيران.

واضح أن النظام السوري ومعه حزب الله، يعطيان أولوية لمعركة الزيداني، عبر تشديد الحصار عليها، والاستمرار في قصفها جواً بالبراميل المتفجرة، وبراً براجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة واعتبارها أرضاً محروقة، بسبب حاجة النظام السوري ومعه حزب الله إلى تحقيق انتصار إعلامي، خصوصاً في هذه المنطقة التي تعتبر أحد أهم النقاط الحساسة في المشروع الإيراني.

الإصرار الإيراني على تفريغ منطقة الزيداني وجوارها من سكانها واستبدالها بسكان من بلدي الفوعة وكفريا، يؤكد أن إيران تسير وفق مخطط يهدف إلى تقسيم سوريا، ويسعى لتأمين مناطق تسميتها إيران "سورية المفيدة" التي تضم الساحل وحمص ودمشق، وضمان حاضنة شيعية مؤيدة لسياساتها في تلك المناطق، حيث لا تعتبر إيران العلوين السوريين حلفاء مضمون الولاء.

فشل المفاوضات بين مندوبي إيرانيين ومندوبي من حزب الله اللبناني للتوصل إلى تسوية في بلدة الزيداني وقرىتي كُفريا والفوعة، كشف مرة أخرى زيف ادعاء نظام الأسد بأنه الوحيد الذي يتمتع بالشرعية ويحمي قلعة العروبة، فكيف لهكذا نظام أن يقبل بأن تفاوض الاستخبارات الإيرانية بالنيابة عنه تنظيم إرهابياً لا يعترف به أساساً، في شأنٍ من المفترض أن يعتبر مسألة سورية داخلية لا يحق لأي جهة خارجية التدخل فيها.

هناك إجماع بأن القرارات الفعلية، السياسية والعسكرية، المتعلقة بالقضية السورية لم تعد في القصر الجمهوري في دمشق، إنما في حوزةولي الفقيه وهيئة أركان الحرس الثوري في طهران. وهذه أم المشاكل، فكل الوسطاء، وسطاء الشر والخير، كان عليهم أن يبحثوا عن الموقف والقرار الصحيح والخبر اليقين في إيران وفي موسكو وليس في دمشق وما زيارتهم لبشار الأسد إلا من قبيل رفع العتب، وفي أفضل الأحوال من أجل العلم والخير، حيث وصل الأمر بإيرانيين إلى المجاهرة في العمل على تغيير النسيج demografique السوري على أساس مذهبية وطائفية.

كل هذا يحدث في وضح النهار، وتحت مرأى ومسمع الجميع، وعلى رأسهم الأشقاء العرب!.

لكن اللافت للانتباه هذا السكوت المرير، حيث لم نسمع أو نر احتجاجاً أو اعتراضاً على التدخل الإيراني السافر من أي جهة رسمية عربية جامعة كانت أو دولة!. رغم إدراك الجميع رسمياً وشعبياً على وجه اليقين أن التقسيم لو بدأ – لا سمح الله – فلن يقف عند المحطة السورية فقط، إذ لا حصانة لأحد من العرب بعد أن يؤكل أخوهם الثور (السوري) الأبيض.